الحرب الروسية على أوكرانيا

وتداعياتها على الاقتصاد العالمي

محمد عبد الجبار حسن

باحث في قضايا التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي

تاريخ النشر: 11 / 03 / 2022م

مقدمة

تأتي الأزمة العالمية الحالية «الغزو الروسي لأوكرانيا» في ظل استقطاب دولي موسع وحرب اقتصادية ودبلوماسية على روسيا، لدفعها وحثها على إيقاف تلك الحرب وخروجها من الحدود الأوكرانية ومن ثم العودة إلى الحلول الدبلوماسية، في ظل شروط روسية قاسية جداً متمثلة في تغيير النظام في كييف وكذلك نزع السلاح الأوكراني المدعوم غربياً، كما طالبت موسكو بوجود ضمانات دولية بعدم انضمام أوكرانيا مستقبلاً إلى منظمة حلف شمال الأطلسي «الناتو» مع إيقاف تمدد الحلف شرقاً مع الحدود الروسية، في ظل رفض غربي لتلك الشروط بقيادة دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والتي وصف رئيسها بايدن تلك المطالب الروسية بأنها مطالب متطرفة. عجز حلفاء أوكرانيا في مساندتها عسكرياً والقتال معها ضد روسيا، ولكنهم يعولون اليوم على عقوبات اقتصادية موسعة على موسكو، لكي ترضخ إلى مطالبهم. لذلك تناقش الورقة جدوى وفعالية تلك العقوبات وكذلك أثارها على الاقتصاد العالمي والغربي بشكل خاص، في ظل تكتلات إقليمية ودولية ومواقف متباينة من تلك الحرب، مواقف يقودها الاقتصاد وميزته النسبية والمصالح المتبادلة بين الدول.

١- الصراع الروسي الأوكراني وصولاً إلى مرحلة الحرب العسكرية

لم يتوقع أحد تلك الوتيرة المتسارعة التي تدور في شرق أوروبا بين روسيا وأوكرانيا ووصولها إلى نقطة الحرب العسكرية المباشرة بين البلدين، حيث باءت جميع المحاولات الدبلوماسية من إيقافها بسبب تباعد وجهات النظر بين روسيا وأوكرانيا، حليفة الغرب، ذلك التباعد جسدته تلك الطاولة البيضاوية الكبيرة التي جمعت بوتن والرئيسي الفرنسي آخر الواصلين إلى موسكو وقتها إلى تفادي ذلك المصير. هذه الحرب الحالية، وإن كانت وليدة اللحظة، ولكن تفاصيلها تعود إلى نزاعٍ تاريخي بين البلدين منذ منتصف القرن السابق، مروراً بمنعطفات وتوترات وحرب باردة بينهما وكذلك اتفاقيات أشبه بالتسوية أشهرها اتفاقية مينسك الأولى والثانية. بدأت الأزمة الحالية نتيجة لسقوط نظام الرئيس فيكتور يانوكوفيتش «Viktor Yanukovych» الموالي لروسيا ومن ثم هروبه إليها في شباط/ فبراير ٢٠١٤، بعد احتجاجات شعبية اندلعت نتيجة لإيقافه تنفيذ اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣[1]، مما أدى إلى عزله من قبل البرلمان الأوكراني وتعيين رئيس البرلمان خلفاً له.

حينها بدأت حرب من نوعٍ آخر أشبه ما تكون بحرب الوكالات، بدأتها روسيا بضم شبه جزيرة القرم في آذار/ مارس ٢٠١٤، كردة فعل لسقوط يانوكوفيتش الموالي لها والمنحدر من أقليم دونيتسك المنفصل لاحقاً مع قريمه لوغانسك من أوكرانيا، ومن ذلك الوقت ألقت روسيا بثقلها وراء التمرد في منطقة شرق أوكرانيا التي يتحدث معظم سكانها اللغة الروسية كما أعطت أكثر من ٢٠٪ من سكان تلك المناطق الجواز الروسي بهدف تأمين سيطرتها المستقبلية على تلك المناطق[2]. في نيسان/ أبريل ٢٠١٤، استولى المتمردون على المباني الحكومية في منطقتي دونيتسك ولوغانسك وأعلنوا إنشاء «جمهوريات شعبية» وقاتلوا وانتصروا على القوات الأوكرانية وكتائب المتطوعين فيها، وفي الشهر التالي أجرت المناطق الانفصالية تصويتاً شعبياً لإعلان الاستقلال والسعي للانضمام إلى روسيا. في بادي الأمر لم تقبل موسكو بهذه الخطوة، بل استخدمت المناطق كأداة لإبقاء أوكرانيا في مدارها ومنعها من الانضمام إلى الناتو، وهو ما أكدت عليه اتفاقية مينسك الثانية بمنح تلك المناطق حكماً ذاتياً.

بالعودة إلى ضم روسيا شبه جزيرة القرم في عام ٢٠١٤، وسيطرتها على مضيق كيرتش الرابط بين البحر الأسود وبحر آزوف الرابط بينها وبين أوكرانيا، مع تمددها العسكري في قاعدة سيفاستوبل، وهي القاعدة الرئيسية للأسطول البحري الروسي في البحر الأسود[3]، وهو ما يعني بأن روسيا تأخذ مسألة أمنها القومي والإقليمي بمحمل الجد وعدم التفريط فيه حتى لو كان ذلك على حساب سيادة دول أخرى. تلك السردية تبين وتوضح بأن الصراع ليس بين روسيا وأوكرانيا بمعناه البسيط، وإنما هو صراع جيوسياسية واستراتيجي وعسكري بعيد المدى بين روسيا والغرب عموماً المتدثر في عباءة الدولة الأوكرانية وبحجة المحافظة عليها وعلى سيادتها، وإن كان يهدف إلى تطويق روسيا بآلياته العسكرية. تلك الفرضية أيدها مراراً وتكراراً الرئيس الروسي

١ محمد صفوان جولاق، أوكرانيا وانفصال القرم: الواقع والمآل، (دراسة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠/٣/٢٠١٤) شوهد في ٢٥/٢/٢٠٢٢، في: https://bit.ly/3hlZyu7

٢ VLADIMIR ISACHENKOV, "EXPLAINER: The story behind Ukraine's separatist regions",)Associated Press, 21/02/2022(, accessed on 26/02/2022, at: https://bit.ly/3pmqpL0

٣ صفوان جولاق، مصدر سابق.

فلاديمير بوتين عندما قال في خطابه الشهير في ٢١ شباط/ فبراير، - وهو ما عرف بخطاب إعلان الحرب، والذي اعتراف فيه باستقلال المنطقتين الانفصاليتين في أوكرانيا، دونيتسك ولوغانسك - ذكر بأن أوكرانيا أصبحت موطنا لتقاسم السلطة والفساد من قبل قادتها، وهي تقع تحت السيطرة الأمريكية وأصبحت دولة غير مستقلة وتشكل تهديدا لأمننا القومي.

يبدو من حيث المعطيات بأن تلك الحرب فرضت على روسيا بحسب مخرجات مؤتمر ميونخ للأمن في دورته الـ ٥٨، في مدينة ميونخ جنوبي ألمانيا ٢٠٢٢، حيث نقاش المؤتمر فرض عقوبات اقتصادية على روسيا، كما نقاش مسألة انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو وتوسع الحلف شرقاً[1]، وهو ما تعتبره روسيا تهديدا لوجودها في المنطقة، وكما يبدو بأن القيادة الروسية بقيادة بوتن قد تأثرات كثيراً بما جاء في كتاب المفكر الروسي ألكسندر دوغين «Alexander Dugin» (أسس الجيوبولتيكا، مستقبل روسيا الجيوبولتيكي)، والذي أشار فيه إلى حتمية المواجهة بين روسيا والغرب[2].

ومن مفهوم الخسارة والربح يبدو بأن مواجهة روسيا لأوكرانيا اليوم أقل ضرراً لها من مواجهة لاحقاً وهي عضوا في الناتو، بدأت تلك الحرب عسكرياً وتخلى الغرب عن حليفته أوكرانيا تقاتل وحيدة في تلك الحرب، بعدما عجز أن يتدخل عسكرياً بجوارها أو حتى يوفر لها حظر جوياً عبر الناتو داخل أراضيها. مع ذلك فيمكن القول بأن حلفاء أوكرانيا يعولون في حسم تلك المعركة على العامل الاقتصادي، في ظل خيارات اقتصادية معقدة ومرتبطة بالاقتصاد الغربي نفسه بصفة خاصة والعالمي بصفة عامة.

٢- الاقتصاد الروسي: التكوين والارتباط العالمي

بحسب مؤشرات البنك الدولي فقد حل الاقتصاد الروسي في المرتبة الحادية عشر عالمياً من حيث اجمالي الناتج المحلي بمعدل ١,٥ تريليون دولار أمريكي[3]، إلا أن البيانات الروسية تظهر غير ذلك حيث إنها تشير إلى أن الـ GDP بلغ ١,٧ تريليون أي بمعدل نمو اقتصادي نسبته ٤,٣٪ بحسب بيانات ٢٠٢١. يعتمد الاقتصاد الروسي على قطاع النفط والغاز بنسبة ١٦٪ من GDP، كما بلغت عوائده من صادرات الطاقة والفحم أكثر من ١٨١ مليار دولار، أي ما يعادل أكثر من ٤٧٪ من إيرادات الموازنة العامة لموسكو، كما أن روسيا تصدر أكثر من خُمس صادرات القمح عالمياً وغيرها من الحبوب الغذائية، حيث بلغ صافي صادرات روسيا من السلع والخدمات حسب بيانات البنك الدولي ٣٧٩ مليار دولار لعام ٢٠٢٠[4].

تحتل روسيا من حيث احتياطات الغاز الطبيعي المرتبة الأولى عالمياً، كما إنها تنتج أكثر من ١٧٪ من الناتج العالمي منه، كما تحتل روسيا المرتب الثانية عالمياً من حيث صادرات النفط بعد المملكة العربية السعودية،

١ المقابلة | تأثير نظريات المفكر الروسي ألكسندر دوغين على سياسات بوتين في الحكم - الجزء الأول، (يوتيوب الجزيرة، ٢٠٢١/١١/١٥) شوهده في، ٢٠٢٢/٠٢/٢٨ في: https://bit.ly/3IF9D1q

٢ مؤتمر ميونيخ للأمن: هاريس تهدد روسيا بـ «عقوبات ثقيلة» إذا أصرت على غزو أوكرانيا وزيلينسكي يؤكد رغبته في السلم، (فرنس٢٤، ٢٠٢٢/٠٢/١٩)، شوهد في ٢٠٢٢/٠٢/٢٣، في: https://bit.ly/3pOmln9

٣ GDP (current US$) - Russian Federation, the world bank, accessed on 26/02/2022 at: https://bit.ly/3Iqr0Tp

٤ Exports of goods and services (current US$) - Russian Federation, the world bank, accessed on 26/02/2022 at: https://bit.ly/3Iqr0Tp

كما أن احتياطاتها من الذهب والعملات الأجنبية قد بلغت ٦٤٣,٢ مليار دولار لشهر شباط/ فبراير المنصرم، وذلك حسب بيانات البنك المركزي الروسي ويعتبر ذلك المقدار من الذهب والعملات الأجنبية مؤشراً على منعتها الاقتصادية، وربما يمكنها من الصمود أمام العقوبات الاقتصادية المتزايدة عليها جراء تدخلها العسكري في أوكرانيا في المدى المتوسط.

يرتبط الاقتصاد الروسي بمحيطه العالمي بشكل موسع ومتجذر حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين روسيا والعالم ٥٥٠ مليار دولار من العام الماضي، كان النصيب الأكبر من ذلك التبادل من نصيب دول الاتحاد الأوروبي، والتي تعتمد على وارداتها من الغاز والنفط بنسبة ٤٥٪ على روسيا، وهو ما يعني بأن الاقتصاد الروسي في الأجل الطويل سيتأثر سلباً بتلك العقوبات الغربية في حال استمرارها وفي حال إنها شملت منتجات الطاقة، كما أن روسيا في مطلع هذا العام أبرمت عبر شركة غازبروم الروسية صفقة غاز طويلة الأجل مع شركة البترول الوطنية الصينية «سي إن بي سي» (CNPC) لتصدير ١٠ مليارات متر مكعب من الغاز للصين، ويبدو بأن روسيا فعلاً بدأت في تصديره إلى بكين، وهو ما يعد تحوطاً لفقدان السوق الأوروبي، فالصين بالتأكيد ترفض الآحادية الغربية وهي تشكل حلفاً اقتصادياً واستراتيجياً مع روسيا، وربما يمتد ذلك إلى بقية الدول التي تناهض الهيمنة الغربية في الشرق الأوسط وأسيا وأفريقيا وغيرها من الدول التي تناهض الامبريالية العالمية.

٣- الاقتصاد الأوروبي ومعادلة فرض العقوبات على روسيا

يعد الاقتصاد الأوروبي من أكثر الاقتصاديات تضرراً من الحرب الروسية الأوكرانية، حيث لم يفيق الاقتصاد الأوروبي بعد من صدمة كوفيد-١٩ بموجاتها المختلفة، وقبل ذلك خروج بريطانيا من دول منطقة اليورو، حيث توقع صندوق النقد الدولي أن ينخفض العجز المالي في الاقتصاديات الأوروبية المتقدمة الرئيسية بنحو ٤ نقاط مئوية من اجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢، وهو معدل أكبر بكثير من ذلك الذي أعقب الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٧-٢٠٠٨)[1]. كما حث الصندوق دول الاتحاد الأوروبي بدعم خطط الانتعاش والمرونة لمواجهة تلك الأزمة، وتنبأ الصندوق بمعدل نمو اقتصادي بنسبة ١٪ أو أقل لاقتصاد منطقة اليورو، وهو ما يعني بأن الاقتصاد الأوروبي ليس في أفضل حالته حتى قبل تلك الأزمة.

كشفت أزمة كوفيد-١٩ الأولى والثانية هشاشة الاقتصاد الأوروبي حيث ارتفعت معدلات التضخم في منطقة اليورو لشهر كانون الثاني/ يناير من العام الجاري إلى نسبة ٥٪، والتي تعد الأعلى منذ عام ١٩٩٧، تلك الهاشة الاقتصادية التي تعاني منها منطقة اليورو ليست وليدة اللحظة، فقد تقهقر الاقتصاد الأوروبي كثيراً في الأزمة الاقتصادية العالمية (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، وهو ما يعني بأن الاقتصاد الأوروبي في حال أوقفت روسيا امتدادات الطاقة إليه لن يصمد كثيراً، في ظل ارتفاع الطلب على الغاز والنفط في أوروبا مع انخفاض العرض لديها، مع ارتفاع معدلات البطالة والكساد وانخفاض دخل الفرد، تلك الاختلالات الهيكلية ليست آنية اللحظة فقد أشار إليها الاقتصادي جوزيف ستيغليتز «Joseph E. Stiglitz» الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد ورئيس فريق اقتصاديي البنك الدولي لسنوات عدة في كتابه

١ Europe's Post-Pandemic Economic Challenges, IMF 20/10/2021, accessed on 25/02/2022 at: https://bit.ly/3K1qADc

«اليورو: كيف تهدد عملة مشتركة مستقبل أوروبا»[1]، حيث ذكر بأن العملة الموحدة تشكل تهديداً للاقتصاد الأوروبي في ظل الفساد والتهرب الضريبي في بعض دول الاتحاد، مع ارتفاع النفوذ الفردي وتقديم مصلحتهم الشخصية على مصالح بلادهم، وهو ما أقرته واكدته المفوضية الأوروبية التي ذكرت بأن الفساد يكلف الاتحاد سنوياً ١٢٠ مليار يورو، أي ما يعادل ١٦١ مليار دولار، وإن كانت تلك البيانات تعود إلى عام ٢٠١٤.

يشير جوزيف ستيغليتز في سرديته أيضاً عن مستقبل أوروبا في ظل عملتها الموحدة اليورو يقول بأن تلك العملة لن تستطيع تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للقارة العجوز، في ظل الفجوة الكبير بين اقتصاديات تلك الدول من حيث اجمالي الناتج المحلي والنمو[2]، حيث أظهرت الأزمات السابقة والحالية تلك الفرضية القائمة على مصالح اقتصادية مختلفة ونقيض بعضها البعض، وإن كانت تحت ظل منظمة واحدة. سابقاً عارضت كلٌ من فرنسا وألمانيا انضمام أوكرانيا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي «الناتو»، بالرغم من تأييد الولايات المتحدة الأمريكية تلك الخطوة، فاليوم أوروبا أيضاً ليست على قلب رجلٍ واحدٍ في أزمتها مع روسيا، فالموقف من روسيا ليس سياسياً أو عسكرياً فقط وإنما هنالك موقف أخر، ألا وهو موقف الشركات الأوروبية العاملة في روسيا وتحديداً في مجالات الطاقة والغاز، فتلك الشركات بالتأكيد تربطها مصالح اقتصادية قوية ومتوسعة مع موسكو مما يجعلها تلعب دوراً مفصلياً في تلك الأزمة.

١ Joseph E. Stiglitz. The Euro: How a Common Currency Threatens the Future of Europe, Updated edition (New York, W. W. Norton & Company, August ,2016) pp.125-138

٢ ibid

هنا يمكن لروسيا ممارسة نفوذها على أعضاء الاتحاد الأوروبي من خلال الإغراءات التي يمكن أن تقدمها إلى تلك الشركات أو الضغط عليها بتجميد أرصدتها في موسكو، كما فعلت الدول الأوروبية مع الشركات الروسية[3]، حيث أن تلك الشركات تستورد أكثر من ٧٠٪ من الغاز الروسي إلى دولها في القارة العجوز.

تلك الارتباطات والمصالح الاقتصادية المتبادلة مع روسيا عبر عنها المستشار الألماني السابق (غيرهارد شرودر ١٩٩٨- ٢٠٠٥) «Gerhard Schroeder»، من أشهر المعارضين لفرض العقوبات الاقتصادية على روسيا، والذي تولى مقعداً في مجلس إدارة مجموعة «غازبروم» الروسية العملاقة، كما أنه يترأس اليوم لجنة أصحاب الأسهم في شركة «نورد ستريم» وهو أيضاً رئيس مجلس إدارة شركة «روسنفت» الروسية العملاقة للنفط[4]. موقف شرودر لا يختلف كثيراً عن موقف ألمانيا نفسها التي تربطها مع روسيا مصالح اقتصادية كبيرة جدا على رأسها مشروع «نورد ستريم ٢»[5]، والمعني بتوصيل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر بحر البلطيق. الرئيس التنفيذي لشركة سيمنز إنرجي ومقرها برلين، وهي المنتج الرئيسي

٣ Rawi Abdelal. The profits of power: Commerce and realpolitik in Eurasia, Review of International Political Economy, (Published By: Taylor & Francis, Ltd, Vol. 20, No. 3, June 2013), accessed on 26/02/2022 at: https://bit.ly/3sr9WqP

٤ شرودر يحرج ألمانيا بعلاقته مع بوتين، فرنس٢٤، ٢٠٢٢/٠٢/١٣، شوهده في ٢٠٢٢/٠٣/٠٢، في: https://bit.ly/3Cc4qeT

٥ أنظر أكثر عن ماهو نورد ستريم ٢، وعلاقته بالأزمة الأوكرانية الروسية ولماذا فرضت عليه الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات، وما هو العائد الاقتصادي منه لروسيا وألمانيا.

Nord Stream 2: How does the pipeline fit into the Ukraine-Russia crisis? BBC 22/02/2022, accessed on 26/02/2022 at: https://bbc.in/3hGRfsO

للتوربينات والمولدات قال: هذا الأسبوع بدأ الهجوم على أوكرانيا وهذا يمثل نقطة تحول في أوروبا «يتعين علينا كشركة الآن أن نحلل بالضبط ما تأثير هذا الفعل على أعمالنا في المستقبل». أما موقف فرنسا التي يعاني اقتصادها انكماشاً وزيادة في معدلات التضخم يسعى رئيسها ماكرون في حركة دؤوبة مع القيادة الروسية إلى إيجاد حل دبلوماسي يرفع من أسهمه داخلياً - الانتخابات الفرنسية الرئاسية القادمة - ويجنب اقتصاد بلاده أزمة حقيقية في ظل اعتماده الكامل على الغاز الروسي.

٤- تراجع الأسهم العالمية وارتفاع أسعار السلع والخدمات

فجر إعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إطلاق عمليته العسكرية في أوكرانيا، استجابت الأسواق المالية بسرعة لأخبار التحرك الروسي، حيث انخفض مؤشر MSCI All Country World، وهو مقياس عالمي رائد للأسهم، إلى أدنى مستوى له في عام تقريباً، كما ارتفع سعر النفط فوق ١٢٠ دولار للبرميل، في حين ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي الأوروبي في بدايتها إلى أكثر من الـ ٧٠٪[1]، بالتأكيد ستؤثر هذه الزيادات في أسعار الطاقة سلباً على الاقتصاد العالمي بصفة عامة، أما أوروبا فهي معرضة للخطر بشكل خاص، لأنها لم تفعل شيئاً يذكر في السنوات الأخيرة لتقليل اعتمادها على الواردات الروسية، فنجد في مجال الغاز الطبيعي ارتفعت أسعار العقود الآجلة لشهر نيسان/ أبريل في أوروبا بنسبة ٦٠٪ وفقاً لبورصة ICE، لتصل إلى أعلى سعراً لها في التاريخ الحديث، حيث أن ٢٢٢٦ دولاراً لكل ألف متر مكعب من الغاز[2]، وربما ترتفع تلك العقود في الأيام القليلة القادمة إلى أكثر من ذلك بالرغم من أن روسيا لا تزال تضخ الغاز إلى أوروبا، حيث أكدت شركة «غازبروم» الروسية استمرار ضخ الوقود الأزرق إلى أوروبا عبر أوكرانيا.

يقول جون أوثرز «John Authers» وهو خبير في أسواق المال ومؤلف كتاب الصعود المخيف للأسواق، في مقالته على موقع بلومبرج حملت عنوان: «تقول الأسواق إن بوتين سيحصل على ما يريد»، ثم يضيف بأن هذه هي أكبر صدمة للنظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وسيكون لها عواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي، ثم يتسأل عن ما أصاب بورصة نيويورك وانخفاض الأسهم وارتفاع اسعار الذهب والنفط، ماذا حدث لعائد ١٠ سنوات من الاحتياطي الفدرالي الأمريكي خلال الـ ٢٤ ساعة الماضية، تلك الصدمة الاقتصادية كادت أن تنسف كل ذلك[3]. كما حذر رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي جيروم باول «Jerome Powell» أن الغزو الروسي لأوكرانيا أدى بالفعل إلى ارتفاع أسعار النفط، ومن المرجح أن يزيد التضخم المرتفع الذي اجتاح الاقتصاد الأمريكي والعالمي، وأضاف أن أسعار المستهلكين آخذت في الارتفاع بالفعل بأسرع وتيرة لها منذ أربعة عقود، بعد أن قفزت بنسبة ٧,٥٪ في كانون الثاني/ يناير مقارنة مع ١٢ شهرًا قبل ذلك، حيث ارتفعت أسعار الغاز، وهي المحرك الرئيسي لهذه الزيادة، بنسبة ٤٠٪ خلال العام

١ JASON FURMAN. The Economic Consequences of the Ukraine War, project-syndicate, Feb 25, 2022, (accessed on Feb 27,2022): at https://bit.ly/3Ht3PGB

٢ look more data, ICE Report Center, (accessed on march 3,2022): at https://bit.ly/35K35jh

٣ John Authers. Markets Are Saying Putin Will Get What He Wants, (Bloomberg, Feb 25,2022), (accessed on Feb 28,2022): at https://bloom.bg/3hzpy5h

الماضي والحديث لباول[1].

أما فيما يتعلق بالمنتجات والسلع الأخرى وتحديدا القمح والذرة والشعير، بالتأكيد تلك السلع لا تقل أهمية عن المنتجات البتروكيميائية فالناتج العالمي من تلك السلع، وبنسبة تفوق الـ ٢٥٪، تسيطر عليه روسيا وأوكرانيا. كما أن الأخيرة فتوصف بأنها سلة الخبز في أوروبا، كما أن أكثر من ٤٠٪ من إنتاج أوكرانيا من القمح والذرة الصفراء يذهب إلى دول الشرق الأوسط، مما يعني بأن التأثير في تلك السلع سيكون أكبر على تلك الدول بحكم ارتفاع أسعار الوقود عالمياً وتعقيدات الملاحة البحرية والجوية وارتفاع تكاليفها[2]. حيث قفزت أسعار القمح في بورصة شيكاغو الأمريكية إلى أعلى مستوى لها منذ ١٤ عاما مواصلة المسار الصعودي، حيث بلغت أسعار القمح للعقود الآجلة تسليم ٢٢ مايو القادم مقدار ٧٢ سنتا وبنسبة ٧,٤٣٪ إلى ١٠,٥٦ دولار للبوش، كما أن الذرة الصفراء ترتبط باللحوم الحمراء مما يعني زيادة أسعارها. ملخص هذا الفصل هو أن ارتفاع تلك السلع وزيادة الطلب عليها في ظل قلة المعروض منها، سوف يؤدي إلى ارتفاع عام في مستوى الأسعار، كما يؤدي أيضاً إلى زيادة أسعار الخدمات المرتبطة بها كالنقل وغيره من السلع والخدمات، مما يعني زيادة التضخم العالمي وكذلك ربما ركود وكساد اقتصادي جديدة يفوق الكساد الكبير في ١٩٢٩.

٥- هل من قطبية عالمية جديدة يقودها الاقتصاد وميزته النسبية؟

بالتأكيد فإن الخطوات التي اتخذتها روسيا وشن حربها العسكرية على أوكرانيا ستخلق معادلة سياسية واقتصادية جديدة في العالم، هذه المعادلة ليست قوامها الجغرافيا أو التحالفات السياسية القديمة وإنما جوهرها الاقتصاد والميزة النسبية لتلك الدول المتحالفة. تلك المعادلة تبلورت معالمها في حدثين مهمين إحداهما اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة المعني بإصدار قرار يدعو إلى وقف الحرب في أوكرانيا فوراً، حيث صوت للقرار ١٤١ دولة من أصل ١٩٣ دولة، حيث امتنعت بعض الدول من التصويت على ذلك القرار كما رفضته دول أخرى، وهو مما يبين انقسام الموقف السياسي الدولي من تلك الأزمة. أما الحدث الثاني والأهم كان اقتصادياً وهو اجتماع منظمة (أوبك +، OPEC+) الذي أختتم اجتماعه في ثلاثة عشر دقيقة فقط، دون تبني أي موقف سياسي من الحرب في أوكرانيا أو التطرق لزيادة الإنتاج بشكل كبير في ظل الزيادة العالمية في أسعار النفط، بل أن زيادة الانتاج الطفيفة المقدرة بـ(٤٠٠ ألف برميل يوميا) كان نصفها من نصيب روسيا والسعودية.

بالتأكيد مثلت مخرجات اجتماع (أوبك +، OPEC+) صدمة كبيرة للدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبقية الدول الأوروبية التي كانت تمني النفس بزيادة في الإنتاج لوقف الارتفاع الجنوني في أسعار النفط، تلك الصدمة عبرها عنها فاتح بيرول «Fatih Birol» المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية في تنوير صحفي «باختصار، كان الأمر مخيبا للآمال، أعتقد أننا

---

١ Fed's Powell: Russia's war on Ukraine will worsen inflation, (THE ASSOCIATED PRESS, march 2,2022), (accessed on march 3,2022): at https://bit.ly/36UwV5b

٢ () أنظر، الحرب تصيب خبز العرب. هذه أكثر الدول العربية اعتماداً على القمح الروسي والأوكراني، الجزيرة ٢٠٢٢/٠٣/٠٢، شوهده في ٢٠٢٢/٠٣/٠٣، في: https://bit.ly/3HzRkcB

سنترك الأمر عند هذا الحد»[1]. كان الغرب يُأمل على المملكة العربية السعودية في تجاوز نطاق أوبك+ وزيادة الإنتاج بهدف تعويض النفط الروسي ومن ثم انخفاض أسعاره عالمياً، تلك الفرضية عَبّر عنها سايمون هندرسون «Simon Henderson»، مدير برنامج برنستاين لشؤون الخليج وسياسة الطاقة في معهد واشنطن، في مقالته «لماذا تحتاج الولايات المتحدة السعودية للمساعدة في الضغط على روسيا»[2]، حيث ذكر بأن السعودية لم تعد حليفاً يأمل عليه كثيراً ولكنها تمثل المخرج الوحيد لأزمة النفط.

الناظر إلى تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية وتحديداً في شقها الاقتصادي يجد بأن الحلول الاقتصادية التي يعول عليها العالم، أو بعبارة أصح تعويض فقدان النفط والغاز الروسي بسبب العقوبات المفروض عليه من الغرب، تتركز في مناطق الشرق الأوسط وأفريقيا ففي مجال النفط والغاز تبرز» السعودية والإمارات وقطر والبحرين وإيران والعراق والجزائر ونيجريا ومصر»، تلك الدول تساهم مساهمة كبيرة في الإنتاج وكذلك الاحتياطيات العالمية من النفط والغاز، كما أن تلك الدول تتفاوت علاقتها بالغرب وكذلك علاقتها بروسيا من حيث المصالح الاقتصادية التي تربطها مع الآخرين. ومن جانب آخر، فإن العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية والإمارات لم تعد في قمتها تحديدا بعد صعود الديمقراطي جو بايدن خلفاً لترامب على سدة البيت الأبيض، تلك العلاقة المضطربة عبر عنها السفير الإماراتي في واشنطن عندما وصفها بأنها تمر باختبار حقيقي[3]. فإلغاء تنفيذ صفقة شراء المقاتلات الأميركية من طراز (إف-٣٥، F-٣٥)، وكذلك موقف الإدارة الأمريكية من حرب اليمن وفرض حظر الأسلحة على جماعة الحوثي وغيرها من قضايا الشرق الأوسط، تبين الفجوة بين إدارة بايدن والإمارات وحليفتها في الحرب على الحوثي -المملكة العربية السعودية-.

في جلسة مجلس الأمن الدولي الأخيرة المعنية بتمرير مشروع قرار يدين الغزو الروسى لأوكرانيا، رفضت ثلاثة دول التصويت على القرار حيث امتنعت عن ذلك (الصين والهند والإمارات)، بالرغم من الضغط الأمريكي على تلك الدول بالتصويت لصالح القرار، وهو ما يعني بأن هنالك معادلة روسية مع تلك الدول. فنجد بأن الصين ليست حليفة للغرب وإنما تمثل مع روسيا تحالف عالمي يناهض الأحادية الغربية. وهذا ما عبرت عنه القمة التي جمعت الرئيس الروسي والصيني على هامش دورة الألعاب الأولمبية الشتوية التي استضافتها بكين، حيث وقعوا على شراكة بلا حدود لتدعم كل منهما الأخرى في مواجهات بشأن أوكرانيا وتايوان مع تعهد بزيادة التعاون في مواجهة الغرب[4]. كما أن الهند ترتبط بروسيا بشأن شرائها لمنظومة صواريخ (إيس-٤٠٠، S-٤٠٠)، حيث أن تلك المنظومة الدفاعية قد

١ OPEC+ Silence on Russia War Deepens Rift With() Consuming Nations, (Bloomberg, March 3, 2022), (accessed on march 3,2022) at: https://bloom.bg/3twx-Wbb

٢ Simon Henderson. Why the US Needs Saudi Arabia() to Help Put Pressure on Russia, (the Washington Institute for Near East Policy, Feb 25, 2022), (accessed on march 1,2022) at: https://bit.ly/3K8W62m

٣ () سفير الإمارات بواشنطن: علاقتنا مع الولايات المتحدة تمر بمرحلة اختبار، الجزيرة، ٢٠٢٢/٠٣/٠٣، شوهده ٢٠٢٢/٠٣/٠٤، في: https://bit.ly/3IKygK5

٤ بوتين وشي جينبينغ يعلنان عن شراكة «بلا حدود» ودعم متبادل في مواجهة التوتر المتصاعد مع الغرب، (فرنس٢٤، ٥ فبراير/ شباط ٢٠٢٢) (تاريخ الدخول ١ مارس/ آذار ٢٠٢٢) في: https://bit.ly/3sIKqgV

عرضتها روسيا أيضاً على السعودية[1]، وكذلك على الإمارات التي ربما تكون أقرب لشرائها بعد ما منعت من المقاتلات الأمريكية إف-٣٥.

نجد بأن النفوذ والتوسع الروسي يتمدد في العالم، في ظل الانحسار الغربي فروسيا اليوم تربطها علاقات قوية جداً خارجية حتى داخل دول حلف منظمة الناتو، ممثلة في تركيا والتي رفضت فرض حظر على الطيران الروسي داخل أراضيها، كما أن التنسيق بينهما عالي جداً بخصوص سوريا وكذلك علاقتهما مع إيران[2]، فضلاً عن وجودهما العسكري في البحر الأسود. كما أن العلاقة بين روسيا وكوريا الشمالية في أفضل حالتها، في ظل التقارب الغربي مع كوريا الجنوبية واليابان وتايون وغيرها من دول شرق آسيا. كما أن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من أفغانستان وتخليها عن حليفها الهارب أشرف غني، قد بعثت برسالة سالبة لبقية الأنظمة الحاكمة بأشكالها المختلفة التي كانت تعتقد بأن أمريكا يمكنها أن تحمي حلفائها كما تفعل روسيا في سوريا. ما ذكرته سابقاً هو قراءة أولية، ولها شواهدها تتشكل في بدايتها، تعتمد بشكل كبير على انتصار روسيا في أوكرانيا، وكذلك عدم رضوخ تلك الدول للضغوطات الغربية التي بدأت تظهر والمبنية على مصالحها الاقتصادية المتضررة من توقف الامدادات الروسية إلى أسواقها.

خلاصة

كان الغزو الروسي لأوكرانيا سريعًا ودراماتيكيًا، لكن العواقب الاقتصادية العالمية ستكون أبطأ بكثير في الظهور وأقل إثارة في المدى القصير، ومع ذلك وبخلاف أوكرانيا وروسيا، من المرجح أن تكون دول الاتحاد الأوروبي هي الخاسر الاقتصادي الأكبر على المدى المتوسط والطويل من الصراع مع روسيا. كما أن المستقبل يشير إلى بروز تحالفات جديدة في العالم، فالحرب الروسية بكل مآلاتها ونهايتها غير المعلومة الآن، ستغير كثيراً في موازين القوى والقطبية العالمية، فمن الأفضل لهذا العالم ظهور قوى أخرى مناهضة للقطبية الأحادية بقيادة الولايات المتحدة والغرب وبروز القطب المنافس لها، والذي تتبناه روسيا، وحلفاءها أمثال الصين وكوريا الشمالية، وربما تركيا ودول آسيا وبعض الدول العربية. أما إن خسرت روسيا حربها ضد أوكرانيا، فإن ذلك يعني لروسيا حرباً شاملة بكل م تعنيه من معنى. فتلك الخطوة ليست معركة واحدة داخل حرب طويلة وإنما تمثل تلك الخطوة حرباً كاملة، فإما أن تخرج منها روسيا قوية منتصرة عائدة إلى نفوذها القديم، وإما على روسيا الاستعداد جيداً لتطويقها من الغرب اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً عبر حلف الناتو وكذلك بقية الدول الداعمة لها.

هذه الحرب بالتأكيد أرادها الغرب بقيادة أمريكا وحلفاءها الأوروبيون، وكادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تحددها بالساعة»[3]، وذلك عندما رفضت المطالبة الروسية المتمثلة في وجود ضمانات مكتوبة بعدم انضمام أوكرانيا إلى الناتو، وإيقاف توسع وانتشار الحلف على الحدود الروسية. ولكن وبالتأكيد

١ بوتين وشي جينبينغ يعلنان عن شراكة «بلا حدود» ودعم متبادل في مواجهة التوتر المتصاعد مع الغرب، (فرنس٢٤، ٥ فبراير/ شباط ٢٠٢٢) (تاريخ الدخول ١ مارس/ آذار ٢٠٢٢) في: https://bit.ly/3sIKqgV

٢ تصريح رسمي سعودي حول موعد توريد روسيا منظومة «إس-٤٠٠» للمملكة (سبوتنيك، ٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨)، (تاريخ الدخول ٢ مارس/ آذار ٢٠٢٢) في: https://bit.ly/35rZLcZ

٣ عزمي بشارة، روسيا وأوكرانيا وحلف الناتو، (دراسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ٢٠٢٢/٢/٢٧) (تشوهده ٢٠٢٢/٣/٢) في: https://bit.ly/3Kma017

تلك مخاوف استراتيجية ومنطقية في مفهوم ونطاق الأمن القومي، فالولايات المتحدة الأمريكية نفسها غزت العراق وأفغانستان بتلك الذريعة، وإن كانت تلك الدول لا تربطها حدود جغرافية ولا تاريخية معها. هذه الحرب لن يجني الغرب من شوكها "العنب»، فالتكلفة الاقتصادية المتمثلة في ارتفاع الأسعار وزيادة معدلات التضخم باهظة جداً، فضلاً عن تكلفتها السياسية حيث نجد بأن بوتين يجد دعماً من تيارات غربية واسعة جداً وهي التيارات الشعبوية واليمينية المتطرفة. فنجد في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها كيف استغل التيار الشعبوي بقيادة الرئيس السابق ترامب تلك الحرب في وتوجيه اللوم لسلفه بادين، فضلاً عن النشاط المنظم لتلك التيارات في أوروبا واتصالها بروسيا، فضلاً عن نشاطها المناهض للهيمنة الغربية في أفريقيا عبر مجموعة فاغنر، وكذلك بالطرق الدبلوماسية المتمثلة في القمة الروسية الإفريقية السنوية والتي دشنت أعمالها في سوتشي صيف ٢٠١٩، بحضور إفريقي كبير.

يعتبر الغزو الروسي لأوكرانيا اليوم بمثابة صدمة من الماضي البعيد بالنسبة للأوربيون والذين بالرقم من حضارتهم وتقدمهم المادي، لكنهم يتقاتلون اليوم في القرن الحادي والعشرين. لم تكن الروابط بين الطاقة والمناخ والتجارة والسياسة والصراع أكثر وضوحًا من أي وقت مضى[1]، فنجد اليوم بأن تلك الحرب تقودها هالة إعلامية ضخمة ومجيشة عنوانها المحافظة على حقوق الإنسان ورفض سفك الدماء واحترام سيادة الدول، تلك الهالة الشعواء لم تسلم منها حتى القطط، دعك عن كرة القدم والاقتصاد والدبلوماسية والمعاملات المصرفية «SWIFT» التي عوقبت بها روسيا، وكأن الغرب هنا يقول إلى الآخرين بأن الدم الأوروبي غالياً جداً لا يشبه دم الآخرين، عموماً لأحد يضمر شراً للآخرين، ولكن كان يمنى النفس باهتمام دولي ممثال لم جرى في دول العالم الثالث (العراق، سوريا، اليمن، ليبيا، وأفغانستان، وفلسطين، ومينمار وإلخ...).

١ Nathaniel Bullard. The Shock of the Old, the Promise of the New, (Bloomberg, 03/03/2022) (accessed on march 1,2022) at: https://bloom.bg/3sIeZDo